

لرب كثر من ذكره فقال دودا على قبال وليس للمفسرين الذين جعلوا التوا
للمفسرين ليل فان التفسير ليس لها هنا ذكر ولا الصلاة التي يزعمون وساق
الاشارة لا يراد بها ما قالوه بل وجه ظاهر البنية قال وما استروا هم منزهوه
لعمركم انهم لم يفتوا سدينا فالفتنة هو الاختيار يقال فتنت الذئب
او الفتنة اذا اختبرتها بالليل فبان ذلك ما كنا ناه اذا كان متعلقا
بجمل ولا بد ويحتمل الاختيار اذا راعها هل اجبها عليه السلام عن ذكر الله لها
او اجبها عن حسنها وكما لها وحاجتها اليها فانها جز من الملك الذي طلب
ان لا يلوذ لاحد من بعده فلما سألني الى مسال في الجمع ورضي الخرج
عنه بقوله هذا عطاؤنا فاقبضت او امسك بغير حساب وانما له عندنا الزلف
وحسن ما راي ما يتقصه هذا الملك بملك الاخرة سئلني كما يقع في قوله
وهذا تفسير عريب لم اره لغير الشيخ فليتا ويحروا الله العلم وقال في الباب
الكتاب والعشرين وما ان علم ان علمه عن العبد يتوجه بحسبه
على الشرع كقوله وحله لم يزل يعمل في شئ من الشرعية فهو صاحب شرعية
الكل وهو داخل باهل اهل شرعية الرضى بقدر ما اهل وهذا من ان
في غاية الخوض والانس على نفسه بصيرة اه ما لمعنى في بعضه والله سبحانه اعلم
وقال في الباب التاسع والعشرين وما يوجب على العبد الرضى بقصد الله
بكل معنى فلا ينبغي الرضى بالمعاصي ولو رأت وجه الحكمة فيها فالتك اذا
كنت صحيحة كقوله في الكسوف من كسب غير امر الله عليك في صلته وان لم يرد
فارجع الى الحكم الشرعي ولا يرضى لعباده الكفر قلت والشرع يقع في الرضى
بالمعاصي صحاب حقه في التوحيد العام انما يمكن لهم طبعه ويطلقون بين
انهم خوطبوا بالامر الله تعالى ما جارت به كقريته وهذا كقوله وتبين فان
اكتفى بها ما يرضى عنى على لسان رسوله ويحرم من ورائهم لا حد من
المرهم ابدا فانهم والله اعلم **وقال في الباب السادس والاربعين وما**
ان ان ان تزي بيان الشرع مع كونه في العلم كرسى بل باور لما حكى به و
ان نعت من ضللت ما بينهم الناس ما يجوز بينك وبين امضاء ظاهر

لغيرها فاقه عليه السلام
انما اجبها عنه ذكر رب
ايها لغيرها

علم

الحكم به فلا يتوكل عليه فانه حكم نفسه في صورة علم المرء من حيث لا يشتر
قال وقد وقعنا بقدم صادقين من اهل الله تعالى عن النبي عليه هذا
الحكام ورجحوا كقولهم وما ظنهم منهم مما سبطل ذلك الحكم وهم يتخلون
في ذلك قالوا علمان تقدم الكسوف على النفس ليس عندنا بشئ ولا عند
اهل بيتنا وكل يقول عليه فقد غلط وخرج عن الانتظام فخرج اهل بيتنا
لحق بالاحسنة اعمالا واطال في ذلك ثم قال واذا روى علي احمد بن اصيل
الكسوف وارد المي جيل لم يثبت تحريمه في نفس الامر في الشرع كجدي وخطيب
جر خاترك هذا الواو وان تيسر ووجه عليه الرجوع الى الحكم الشرعي انما
وقد ثبت عند اهل الكسوف في جميع ان لا يتخلل ولا يحرم لاحد من اهل بيتنا
الرسالة والنبوة واطال في ذلك ثم قال فتعطفوا يا اخوتي انما تحتفظوا
غوايل هذا الكسوف فقد لفتكم ووفيت الامر كما يجب على من الفصح والله
اعلم **وقال في الباب الثامن والاربعين وما في قوله صلى الله عليه وسلم**
فرست الكون فانه ينظر بنور الله انما اضاف الفراسة الى اسم الله اذ في غيره
لان اسم الله هو لجام الاحكام الاضاف فاستفدت الكونم ووجهها العارة
والشعاع فان صلى الله عليه وسلم اضاف نورا الفراسة الى اسم الله محمد مثلا لما
كان كقوله من يور فراسة الاحكام والسعد فاستفدت قالوا كانت
فراسة حسنة الى العلماء بالبرائة فلا يتخلل فراسة بخلاف ما كانت فراسة
مستندة الى الفراسة الحكمة لغرضها من كان ايضا فاشترت او زفة
كثيرة فهو دليل على الخفة والخبائة وخصه العقل والنسوق فان هذا ليس
بقاعدة كلية واطال في اشقة الفراسة الحكمة بنحو ضللت اوراق
فاجهها ان شئت **وقال** فيه لا يتخلل الانسان في معرفة الله تعالى من ثلثة
احوال بالنظر في الشرع اما ان يتكلم باطنيا محصا وهو الكسوف في قوله
عشر تاخا لا وفضلها هذا هو الذي لا يتخلل في الشرع كالباطن في قوله
عما اراده الشارح بها وكما هو الذي يخدم قاعدته ويبيد في قوله
عند كل مؤمن واما ان يتكلم باطنيا محصا متعلقا متوقفا بحسبته في قوله

المرم

ع

سم